

العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال

The Relationship between Corporate Governance and the Procedures of the Audit Committee in Confronting the Phenomenon of Fraud

م.د. تيسير جواد كاظم سلطان⁽¹⁾ م. إبراهيم هلال عبد السادة⁽²⁾ م.د. نهلة عبيس طلال⁽³⁾

مديرية تربية النجف الأشرف مديرية تربية النجف الأشرف المعهد التقني في كربلاء

nahla.talal@atu.edu.iq ibrahimalkarawee@yahoo.com taisir.j@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص: يوضح البحث العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق الرقابية في مواجهة أهم السلبيات التي يمكن أن تنتشر في مفاصل الشركة من قضايا سلبية ومنها ظاهرة الاحتيال لتقليل آثار هذه الظاهرة على سمعة الشركة وأدائها، وتبديد مواردها المتاحة، ويهدف البحث إلى إمكانية فحص وجود علاقة بين مدخل حوكمة الشركات ولجنة التدقيق وإجراءاتها الفنية والرقابية، وأستعمل الباحثون لفحص دور هذه العلاقة في مواجهة ظاهرة الاحتيال أداة مناسبة تمثلت بتصميم استبانة علمية متخصصة للتعرف على إمكانية وجود علاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه العلاقة في مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق استقبال ردود المستبين المتخصص في مجال الأعمال والمحاسبة والتدقيق. وقد شارك في الإجابة وتقديم الردود التي تحاكي هذه الاستبانة العلمية (47) مستجيباً التي حُللت بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، فضلاً عن استعمال بعض المقاييس الإحصائية ذات الصلة في هذا السياق للوصول إلى استنتاجات وتوصيات البحث التي كان من أهم هذه الاستنتاجات وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق ولما لهذه العلاقة من أهمية في مكافحة كافة الظواهر السلبية التي ربما تكون منتشرة في الشركة ومنها ظاهرة الاحتيال بينما كانت التوصيات تتعلق بضرورة مزج المداخل المتناغمة من حيث والمبادئ والأهداف ومنها أهمية وجود علاقة تكاملية بين حوكمة الشركة وإجراءات تأسيس لجنة التدقيق ولما لهذه العلاقة وخاصة إن كانت علاقة طردية قوية في مواجهة انتشار ظاهرة الاحتيال .

Abstrac: The research clarifies the relationship between corporate governance and the procedures of the supervisory audit committee in confronting the most important negatives that can spread in the company's joints from negative issues, including the phenomenon of

fraud, to reduce the effects of this phenomenon on the reputation and performance of the company and the squandering of its available resources. The research aims to examine the possibility of a relationship between the corporate governance approach and the audit committee and its technical and supervisory procedures. The researchers used an appropriate tool to examine the role of this relationship in confronting the phenomenon of fraud, represented by designing a specialized scientific questionnaire to identify the possibility of a relationship between corporate governance and the procedures of the audit committee and the roles that this relationship can play in confronting the phenomenon of fraud by receiving the responses of the specialized respondent in the field of business, accounting and auditing. (47) respondents participated in answering and providing responses that simulate this scientific questionnaire, which were analyzed using the statistical analysis program (SPSS), in addition to using some relevant statistical measures in this context to reach the conclusions and recommendations of the research, the most important of which was the existence of a direct relationship between corporate governance and the procedures of the audit committee, and because of the importance of this relationship in combating all negative phenomena that may be widespread in the company. Including the phenomenon of fraud, while the recommendations were related to the necessity of combining harmonious approaches in terms of principles and objectives, including the importance of having an integrated relationship between corporate governance and the procedures for establishing the audit committee, and the importance of this relationship, especially if it is a strong direct relationship in confronting the spread of the phenomenon of fraud.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، لجنة التدقيق ، ظاهرة الاحتيال ، قانون Sarbanes -Oxley .

Key Words: Corporate governance, audit committee, fraud phenomenon, Sarbanes-Oxley Act .

المقدمة: إن التركيز على حوكمة الشركات ينبع أساساً من فشل آليات حوكمة الشركات برصد ومراقبة قرارات مديري المستوى الأول على نحو كافٍ ، وهذا الموقف الحساس يؤدي إلى تغييرات في آليات التحكم المؤسسي في الشركات وخاصةً فيما يتعلق بجهود تهدف إلى تحسين أداء مجالس الإدارة والارتقاء بهذا الأداء والسبب الآخر والأكثر إيجابية أن هذا الموقف أو الاهتمام يأتي من وجود أدلة على أن نظام التحكم والرقابة الذي يعمل بشكل جيد على مستوى الشركة يمكن أن يولد ميزة تنافسية للشركة ، وفي سياق متصل تعد لجان التدقيق أحد آليات الحوكمة وحجر الأساس في حماية مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة ، وقد حظيت لجان التدقيق وإجراءات تأسيس اللجنة باهتمام كبير من الهيئات الدولية المتخصصة ولا سيما بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي اجتاحت كبرى الشركات العالمية،

ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان التدقيق كآلية من آليات حوكمة الشركات في زيادة المصداقية والشفافية في المعلومات التي تفصح عنها الشركات؛ ولا سيما المعلومات المالية؛ وذلك عن طريق دورها في الإشراف على إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق ودورها في دعم وظيفة مراقب الحسابات وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن أهميتها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية الدولية بمطالبة الشركات التي تسجل أسهمها لديها بتأسيس لجان التدقيق.

ويعد الأصل في وجود مدخل للعلاقة بين حوكمة الشركات ولجنة التدقيق وإجراءاتها مدخلاً ملائماً يمكن توظيفه بشكل إيجابي في ظل ترابط المدخلين معاً، من حيث الأهداف المشتركة بهدف تشجيع السلوكيات الإيجابية، وتدعيم سمعة شركات الأعمال والتوافق مع التشريعات والمعايير والقوانين الدولية والمحلية على حد سواء، وزيادة كفاءة الشركات وفعاليتها، وتجنب الكوارث والظواهر السلبية التي يمكن أن تستشري في الشركة، ومنها الظاهرة غير المرغوبة فيها، وهي ظاهرة الاحتيال.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المطلب الأول: منهجية البحث

1 - 1 مشكلة البحث : أصبحت ظاهرة الاحتيال المحاسبي ظاهرة عالمية متفشية في أغلب الشركات والوحدات الاقتصادية في القطاع العام والخاص على حد سواء؛ بسبب عوامل مرتبطة بالضغط والفرص والتبرير الذي تشكل عوامل رئيسية في تأسيس مثلث الاحتيال؛ بسبب هذه الظاهرة بدأت المنظمات المهنية العالمية والمحلية المعنية بمهنة المحاسبة، والتدقيق بتشريع مناهج ومدائل وأطر رقابية مانعة، للحد من ارتكاب ظاهرة الاحتيال من لدن الإدارة والموظفين والأساليب الملتوية التي يستعملونها، وكان تشريع قانون Sarbanes -Oxley الذي أقره مجلس الكونغرس الأمريكي عام 2002 ومواده القانونية التي تؤسس لمداخل ومناهج منها تشريع مجالس حوكمة الشركات واللجان المنبثقة منه ، مثل: لجنة التدقيق ، ولجنة إدارة المخاطر ، ولجنة الإمتثال الضريبي من جهة، ومن جهة وضع مواد قانونية رادعة لمرتكب الاحتيال سواء بالغرامة أو الحبس أو السجن ، ومنها كان لا بد من تطبيق مداخل ممزوجة، ومنها مدخل حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في علاقة، ومن ثم دراسة هذه العلاقة ومدى أهميتها في معالجة، أو مواجهة ظاهرة الاحتيال ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي ؟ هل توجد علاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في ضوء أدبيات هذين المدخلين. وهل لهذه العلاقة أثر في مواجهة ظاهرة الاحتيال؟

1 - 2 أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث عن طريق الأدوار الرئيسية التي تؤسسها هذه المتغيرات المهمة المتمثلة بحوكمة الشركات، ولجنة التدقيق وإجراءاتها الفاعلة في وضع مبادئ حاكمية لعمل الشركات، وإجراءات لجنة التدقيق الرقابية الفاعلة في نشر ثقافة الحوكمة في مفاصل الشركة، والتأسيس لأهمية وجود لجنة تدقيق تمارس أدواراً متعددة ، تصب في نهاية الأمر في شياع ثقافة الحوكمة، والرقابة بين الموظفين وتصحيح مسار الشركة، كلما أقتضى الأمر، ومن ثم معالجة أو مواجهة أي ظاهرة خارج المألوف ومنها ثقافة الاحتيال ثقافة معاكسة لثقافة الحوكمة والرقابة .

1 - 3 أهداف البحث : يهدف البحث على تحقيق مجموعة أهداف أهمها الآتي :

1. بيان أهم الأدبيات التي تشكل موضوع حوكمة الشركات.

2. التعرف على أدبيات لجنة التدقيق وإجراءات تأسيس أو تشكيل هذه اللجنة ك لجنة رقابية فاعلة لشياع ثقافة الرقابة داخل مفاصل الشركة.

3. تبيان أدبيات ظاهرة الاحتيال، ومن أهمها معرفة العوامل التي تشكل مثلث الاحتيال.

4. تصميم استبانة علمية متخصصة للتعرف على إمكانية وجود علاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه العلاقة في مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق استقبال ردود المستبين المتخصص في مجال الأعمال والمحاسبة والتدقيق .

1 - 4 **فرضية البحث** : يرتكز البحث على فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال .

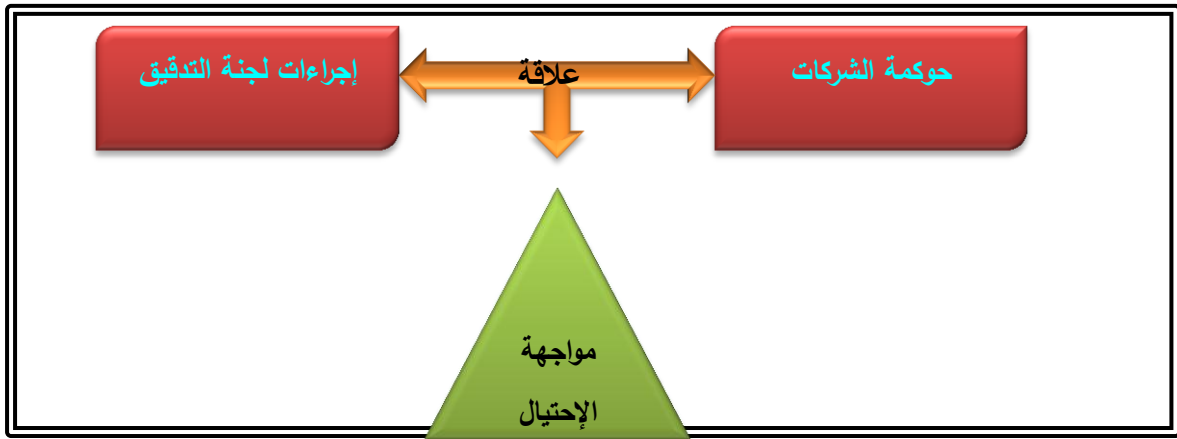
1 - 5 **حدود البحث**: يمكن تقسيم حدود البحث إلى حدود مكانية وزمانية وكالاتي:

1 - 5 - 1 **حدود البحث المكانية**: تتمثل حدود البحث المكانية بالجامعات العراقية والمؤسسات الحكومية التي ينتمي إليها المستجيبون من الأكاديميين والمهنيين في الجامعات والمؤسسات الحكومية.

1 - 5 - 2 **حدود البحث الزمانية**: إن حدود البحث الزمانية تتمثل بالسنة المالية التي تم فيها صياغة الاستبانة وهي سنة 2024 .

1 - 6 **أنموذج البحث**: يمكن صياغة نموذج للبحث يجمع متغيرات البحث الثلاث وكالاتي:

شكل (1) : نموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحثين.

المطلب الثاني: دراسات سابقة

يستعرض الباحثون في هذه الفقرة أهم دراسات أو أبحاث سابقة ترتبط بمتغيرات البحث وهي كل من (حوكمة الشركات ، لجنة التدقيق ، والاحتيايل) وكالاتي :

أولاً: دراسات سابقة عربية

يتم تناول أهم الدراسات العربية السابقة المتوفرة المرتبطة بحكومة الشركات ولجنة التدقيق والاحتيايل والموضحة كالاتي:

1. دراسة (الصوص ، 2012) بعنوان : " مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي " إن الهدف من الدراسة التعرف على مدى فاعلية دور لجان التدقيق في تدعيم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين، ومن أبرز نتائج الدراسة يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة أثرها بشكل فاعل لتدعيم عمل كل من التدقيق الداخلي والخارجي وأوصت الدراسة بضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجنة التدقيق، والتأكيد على ضرورة وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في اختيار أعضاء لجان التدقيق .
2. دراسة (زقوت ، 2016) بعنوان : " استخدام اشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي – دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة " وهو بحث لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في قطاع غزة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استعمال إشارات خطر المراجعة في تحسين فاعلية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج، أهمها أن اشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال ليعطيها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل.
3. دراسة (كاظم ونصيف ، 2019) بعنوان : " العلاقة التكاملية بين نظام التحكم المؤسسي وإطار إدارة مخاطر المشروع الـ (ERM) دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين " تهدف الدراسة لتسليط الضوء في تقديم ثقة معقولة بالقدرة في تصميم نظام متكامل ومتين للرقابة الداخلية يستند على قاعدة قوية متمثلةً بنظام التحكم المؤسسي وإطار الرقابة الداخلية الحديث إطار إدارة مخاطر المشروع (ERM) يعمل على مساعدة الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة وتقليل المشاكل والمفاجآت والمخاطر فضلاً عن بلوغ الوحدات الاقتصادية لأهدافها المالية والإستراتيجية وكان من أهم النتائج مجموعة من المؤشرات الخاصة بمحور القوانين واللجان المساهمة في إصدار كل من نظام التحكم المؤسسي للوحدات الاقتصادية وعمليات إدارة هذه الوحدات من خلال إدارة مخاطر المشروع ككل وقد كان هنالك إتفاق من قبل أفراد العينة بوجود ترابط كبير وتناسق عالي للعلاقة بين نظام التحكم وإدارة مخاطر المشروع وهذا يعزز موضوع الدراسة ، أما أبرز التوصيات والاستنتاجات فمن أهمها أن تلتزم الوحدات الاقتصادية كافة بتبني تطبيق وتطوير أنظمة رقابية حديثة قوامها تطبيق أفضل معايير التحكم المؤسسي الحديث الذي ينبغي دعم تطبيقه باستعمال إدارة مخاطر المشروع (ERM) للأنشطة التشغيلية، التقريرية والامثالية يساعد في تقييم نظام الرقابة الداخلية وديمومته؛ فضلاً عن عملية السيطرة على المخاطر المحيطة وعملية إدارتها بشكل سليم .

ثانياً: دراسات سابقة أجنبية

يتم تناول بعض الدراسات الأجنبية السابقة المتوافرة المرتبطة بحكومة الشركات ولجنة التدقيق والاحتيايل والموضحة كالاتي:

1. دراسة (Jenny & Jean، 2002) بعنوان : **"The influence of Corporate Governance Mechanisms on Quality of financial Reporting and Auditing : Perception Auditing and Directors in Singapore"**

تناولت الدراسة تأثير الية حوكمة الشركات على الجودة للتقارير المالية ودور المراجعين والمديرين بتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على الشركات في جمهورية سنغافورة وتوصلت الدراسة على تأكيد دور التدقيق الداخلي واللجان المنبثقة عنه في تعزيز عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية وأيضاً دور وأهمية القواعد الاخلاقية للجنة التدقيق كلجنة رقابية اشرافية تعزز تطبيق نظام حوكمة الشركات.

2. دراسة (Antanael، 2018) بعنوان : **"Factors Contributing to the Effectiveness of Audit Committees at Selected State Owned Enterprise"**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على خصائص وممارسات لجنة التدقيق والتي تسهم في توفير مناخ ملائم لتطبيق حوكمة الشركات بشكل مناسب، وكان من أهم نتائج الدراسة أن التشكيل والتكوين الملائم للجنة التدقيق، وإدارة أنشطتها، وتقييم أعضائها بشكل مستمر، يمكن أن يعزز من فاعلية عمل لجان التدقيق، وقد أوضحت الدراسة إلى أن هناك بعض جوانب القصور والضعف في تشكيل مثل هذه اللجان، مما يشير إلى أن بعض هذه اللجان التدقيقية الاستشارية بحاجة ماسة لتحسين خصائصها، كي تعزز من آليات مدخل حوكمة الشركات المساهمة.

3. دراسة (Sharma، et . al .، 2023)، بعنوان : **"Analyzing the Role of Corporate Governance in preventing Financial Fraud in Banking Institutions"**

يتناول هذا البحث الدور المحوري الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من حدوث الاحتيايل المالي داخل نطاق المؤسسات المصرفية. وعن طريق التدقيق في الآليات والسياسات والممارسات المختلفة، يوضح البحث كيف تعمل أطر حوكمة الشركات القوية؛ بوصفه خط دفاع حاسم ضد الأنشطة الاحتيايلية، ويسلط هذا البحث الضوء على التأثير المتعدد الأوجه للحوكمة الفعالة للشركات في تعزيز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، وبالنتيجة تعزيز مرونة المؤسسات المصرفية في مكافحة الاحتيايل المحاسبي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المطلب الأول: حوكمة الشركات – مدخل فلسفي

1 – 1 مفهوم الحوكمة :

ظهر مصطلح حوكمة الشركات corporate governance مع ظهور مصطلحات كثيرة، منها: العولمة globalization والخصخصة privatization وكلها مصطلحات معاصرة على الواقع الاقتصادي التي تعمل باطار وفلسفة حديثة في تحقيق الكفاءة والفاعلية في اداء منظمات الاعمال، ويعني مصطلح حوكمة الشركات لغوياً بالفعل حكم أو إدارة أو قاد أو مارس السلطة وبذلك يعكس الكثير من المفردات التي تستعمل في العلوم الادارية والسياسية والاقتصادية والتنمية المستدامة (الاخضر وجليطي، 2005:2) ، وتم تعريف حوكمة الشركات بعدة تعاريف، منها الآتي: فقد عرف معهد المدققين الداخليين IIA حوكمة الشركات بأنها العمليات التي تتم عن طريق إجراءات مستعملة من أصحاب المصالح لتوفير الاشراف على ادارة ومواجهة المخاطر التي تمر بها الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز أهدافها والمحافظة على قيمة الشركات؛ وذلك عن طريق تطبيق الحوكمة الرشيدة (عبد الصمد، 2009:3) ، وعرفت حوكمة الشركات بوساطة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OECD مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين ، وتقدم الحوكمة أيضاً إطاراً يتم عن طريقة تحديد أهداف الشركة ووسائل الوصول إليها ورقابة الأداء (www.oecd.org) .

1 – 2 أهمية حوكمة الشركات :

برزت عدة جوانب لأهمية حوكمة الشركات منها الأهمية الاقتصادية والاهمية القانونية وكما يأتي :

1. **الأهمية الاقتصادية للحوكمة:** وتشمل الأهمية الاقتصادية عدة محاور هي:
 - أ. **أهمية الحوكمة للشركات ذاتها:** فهي لا تعد هدفاً في حد ذاتها لأنها لا ترتبط بالعمليات الرقابية الاجرائية أو الشكلية ولا تمثل التزام دقيق بإرشادات محددة، أو مراعاة سلوكية ادارية معينة، بل إن الهدف يتضمن تحسين أداء الشركات وضمن حصولها على الأموال وبكلفة معقولة؛ إذ أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة (Ajit & Other،Kambil، 2006:85) .
 - ب. **أهمية حوكمة الشركات لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين:** إذ توفر حوكمة الشركات الضمان لقدر ملائم من الطمأنينة لحملة الاسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق العائد المناسب على استثماراتهم مع امكانية تعظيم قيمة حملة الاسهم وبالنتيجة المحافظة على حقوقهم؛ ولاسيما حملة الأسهم الأقلية، وخاصة في ظل المشكلة الناتجة عن فصل ملكية الشركة عن الإدارة (Hunger.2004:30،Wheelen) .
 - ج. **أهمية حوكمة الشركات لأسواق رأس المال:** كان لا بد من تبني معايير ملائمة وجيدة لحوكمة الشركات كي تمتد فوائده إلى أسواق راس المال وان تطبيق هذه المعايير سيعزز من كفاءة الاسواق ويقدم المعلومات المناسبة والملائمة لجميع المستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وادائها وأدراك مستوى تنفيذ الاستراتيجيات الحديثة للشركات وتحديد طرائق المخاطر والسبل الكفيلة بإدارتها، وبذلك تستطيع اسواق المال أن تخصص الأموال للمستثمرين إلى الشركات الواعدة ويتم ادارتها بشكل أفضل (Stein،2004،4-5) .

د. أهمية حوكمة الشركات للاقتصاد ككل: يتوافر ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات والنظام الاقتصادي لأي بلد وان المشكلات الناتجة عن الضعف في حوكمة الشركات لا تعزى إلى الفشل بالاستثمارات فقط بل يمتد إلى ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال ككل وان المسألة لا تعد مجرد لانهايار سمعة الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مديريها، بل تتعدى لفقدان المصادقية للنظام الاقتصادي ككل وكان لابد من النظر في التحسين المستمر لحوكمة الشركات؛ لأنه يمثل مكسباً للشركة عن طريق تحسين أدائها وتخفيض تكلفة الحصول على راس المال وبالنتيجة تحقيق مكاسب لحملة الأسهم بواسطة تعظيم قيمة الشركة في المدى الطويل، وبذلك يكون مكسباً للاقتصاد القومي عن طريق ديمومة النشاط المستمر والمستقر والاكثر كفاءة (ميلستين، 2003: 32) .

2. الأهمية القانونية لحوكمة الشركات : تعد المعايير والقوانين المنظمة لعمل الشركات مثل القوانين الخاصة بالأسواق المالية ومعايير التدقيق والمعايير المحاسبية بمثابة العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات وتنظم تلك القوانين العلاقة بين الاطراف المهتمة بالشركات والمعنية بالاقتصاد ، وقد أشار (Zingales) بهذا الخصوص أن اشكال العقود بين الأطراف المعنية في الشركة تمثل الحجر الأساس في تنظيم علاقات التعاقد بالشكل الذي يضمن حقوق الأطراف كافة، وتأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية في التغلب على السلبيات في عملية تنفيذ التعاقدات التي تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ القوانين والعقود المبرمة والنظم الرئيسة للشركات (المشهداني، 2007: 45)، هذا وتعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيس الذي يضمن حوكمة جيدة للشركات، وتعد المعايير المحاسبية، من أهمها الإفصاح والشفافية عناصر يمكن أن تشكل عصب مبادئ حوكمة الشركات ، واقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF في عام 2002 ضرورة إصدار القواعد أو الدساتير لحوكمة الشركات Codes Of Corporate Governance وهي تتضمن قوانين أسواق راس المال والشركات مع ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي ويتعاطم دور أجهزة الاشراف في متابعة أسواق المال بالاعتماد على أهم العناصر أو المقومات وهي الإفصاح والشفافية وأيضاً المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFF، 4-3 : 2002) .

1 - 3 مبادئ حوكمة الشركات :

تبنيت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات وبالفعل تم إصدار المبادئ العامة لحوكمة الشركات من الناحية التشريعية والقضائية وكذلك القيم الاجتماعية لتحقيق الفائدة المرجوة منها، وهذه المبادئ هي (Gillibrand، 2004:7) الآتي :

1. ضمان وجود إطار عام وفاعل لحوكمة الشركات.

2. الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين.

3. المؤسسات الإستثمارية، أسواق الأسهم، وغيرهم من الوسطاء.

4. دور أصحاب المصلحة في الحوكمة.

5. الإفصاح والشفافية.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: لجنة التدقيق – مدخل مفاهيمي

2- 1 نشأة لجنة التدقيق:

تعد لجنة التدقيق Audit Committee من القضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام كثير الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المملكة المتحدة ، واستراليا وغيرها من الدول كما تحث الكثير من المنظمات المهنية بتأسيس وإنشاء مثل هذه اللجنة نظراً للدور الذي تقوم به في عملية مراقبة إعداد التقارير المالية والإفصاح لحملة الأسهم، والتأكد من مصداقيتها وكذلك تدعيم استقلال عملية التدقيق مما دفع بالدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل هياكل مجالس الإدارة واليات الحوكمة للشركات والمصارف (سامي ، 2009 : 19)، ولقد ظهرت فكرة تكوين لجنة التدقيق في الولايات المتحدة بعد الأزمات المالية الناجمة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة McKesson & Robbins في نهاية العقد الثالث من القرن المنصرم 1930 عندما حثت هيئة تداول الأوراق المالية SEC وأيضاً بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE على تأسيس لجنة التدقيق، كما يشير الباحثون إلى أن فكرة إنشاء لجنة التدقيق قد ارتبطت في معظم الدول بحدوث حالات إفلاس غير متوقعة في الشركات نتيجة سوء تصرف الأشخاص التنفيذيين فيها (نياي ، 2010 : 43) ، وهكذا توالى الأزمات والهفوات المرتكبة بوساطة مجالس إدارات الشركات في القرن الماضي، وصولاً إلى تعرض العشرات من الشركات الكبيرة مطلع الألفية الثالثة للإفلاس، أو إلى صعوبات مالية، ومن بين هذه الشركات أسماء شهيرة مثل Enron ، World Com ، Global Crossing ، Arthur Anderson ، Merrill Lynch ، Tyco International ، Halliburton ونتيجة لذلك خسر الأمريكيون مليارات الدولارات من الاستثمارات وفقدت كثير من الوظائف، وعليه أصبحت عملية إصلاح الشركات مسألة لا بد منها، وبالفعل تم في 25 نيسان من عام 2002 تمرير قانون Oxley وفي 15 حزيران من العام نفسه، أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون Sarbanes ، وقد عرف هذان القانونان معاً بـ (Sarbanes -Oxley) وقد وقع عليه الرئيس الأسبق George. W. Bush وذلك في 30 تموز من عام 2002 وقد منح هذا القانون أدوار جديدة ورائدة للجنة التدقيق (شرويدر وآخرون ، 2017 : 656 – 657 ؛ الجوهري وآخرون ، 2017 : 81) ، وهذا ما أقرته المادة (407) من القانون أعلاه التي تنص على ضرورة أن تكشف الشركات عن أي لجان تدقيق خاصة بها، وتحتوي على عضو واحد على الأقل، وهل هو خبير مالي أم لا ؟ (الرمحي ، 2015 : 325) ، فينبغي أن يكون أعضاء هذه اللجنة من ضمن مجلس إدارة الشركة، وأن يكونوا مستقلين عن الشركة، كما ينبغي أن يكون أحد أعضاء لجنة التدقيق خبيراً مالياً، وتعمل لجنة التدقيق على توظيف ، تعويض ، ومراقبة المدققين الذين يرفعون التقارير مباشرة للجنة، كما يقوم فريق التدقيق بالتبليغ عن معلومات محددة للجنة تدقيق الشركات مثل: (السياسات المحاسبية المهمة ، المعالجات البديلة ، ونطاق الاختلاف بين المدقق والإدارة) (سنينبارت ورومني ، 2009 : 279) .

2 – 2 مفهوم لجنة التدقيق :

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICAP لجنة التدقيق تعريفاً مهماً ووصفها بأنها الأداة التي يتم عن طريقها كبح جماح التصرفات غير الشرعية بوساطة الإدارة العليا للشركات (محمد ودحوح ، 2013 : 470) ، بينما يرى Bahram بأن لجنة التدقيق عبارة عن جزء من هيكل حوكمة الشركات تكون مسؤولة عن عملية الإشراف على الرقابة برمتها وتنظيم العلاقة بين الشركة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي المستقل (Bahram ، 2007 : 95) ، في حين عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين CICA في سنة 1992 لجنة التدقيق بأنها " لجنة مكونة من أعضاء

مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة التدقيق حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي، ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة، والتأكد من فاعليته وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات (Knapp، 36 : 2013) ، ومن التعاريف المهمة الأخرى للجنة التدقيق ما عرفته لجنة Way Commission بأن لجنة التدقيق " عبارة عن أداة رقابية تستخدمها إدارات الشركات في عملية اتخاذ القرارات المالية الجوهرية فيها، عندما لا يكون هناك وقت أو خبرة كافية لمعرفة تفاصيل القضايا المتعلقة بالمتطلبات المالية للشركات " (قطيشات ، 2010 : 17) .

ويمكن النظر للجنة التدقيق على أنها لجنة رقابية اشرافية تكون جزءاً من هيكل حوكمة الشركات ، مسؤولة عن الإشراف على العملية برمتها للعلاقة بين الشركة والمدققين المستقلين .

ومن المرجح أن يفضل مدققو الحسابات المستقلون آليات الحوكمة في الشركات التي تعالج قلقهم من خفض مخاطر الاحتيال المحاسبي، وقد يعد المدققون الخارجيون أيضاً وجود وظيفة تدقيق داخلي بوصفه دليلاً على التزام مجلس الإدارة وإدارة الشركة بالحوكمة الصارمة والقوية للشركات (Husam Aldamen et . al ، 974 : 2012) .

وكما يعرفها أرينز بأنها " لجنة تتكون من عدد من الأشخاص أختيروا من بين أعضاء مجلس الادارة الخاص بالشركة يكون هدف هؤلاء الأشخاص (الأعضاء) الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي " (عبد الله ، 1998 : 198 ؛ صحراوي ، 2018 : 64) ، ويمكن أيضاً أن تعرف بأنها " لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء شريطة تمتعهم بالاستقلال الكافي، وأن يكون أحدهم لديه الخبرة المالية والمحاسبية وتناط للجنة مهام ومسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية والإشراف المباشر على تنسيق عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وإظهار النتائج ومدى كفايتها والمساعدة على بناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية للشركة لما يوفر تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لغرض اتخاذ القرارات العقلانية (السرطاوي وآخرون ، 2013 : 825) .

وتأسيساً على ما تقدم يرى الباحثون من هذه المفاهيم أن اللجنة تشترك في مجموعة من المقومات الرئيسية:

- يتم إختيار هذه اللجنة بوساطة مجلس الإدارة وتتميز مهامها في مساعدة المجلس في أداء مهامه الرقابية.
 - تتألف اللجنة من أعضاء المجلس غير التنفيذيين ممن تتوافر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية والتدقيقية والادارية.
 - تكون اللجنة مسؤولة عن متابعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، فضلاً عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتدقيق إعداد التقارير المالية، وكذلك تدقيق عملية الالتزام بقواعد وأليات حوكمة الشركات.
 - تعد حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والجهات الرقابية المتنوعة.
- مما تقدم يمكن أن نلاحظ بأن اللجنة دوراً مهماً يتجلى في تعزيز ثقة مستعملي التقارير المالية للشركة، عن طريق توفير تقارير ذات جودة كبيرة يمكن الاعتماد عليها عند عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة، لما سوف يضيف قيمة للشركة ويعزز من قيمة أسهمها في الأسواق المالية، وتحافظ على مركز مالي قوي بما يضمن تحسين قيمة الشركة في الأمد القصير، وكذلك في الأمد الطويل.

2- 3 أهداف لجنة التدقيق:

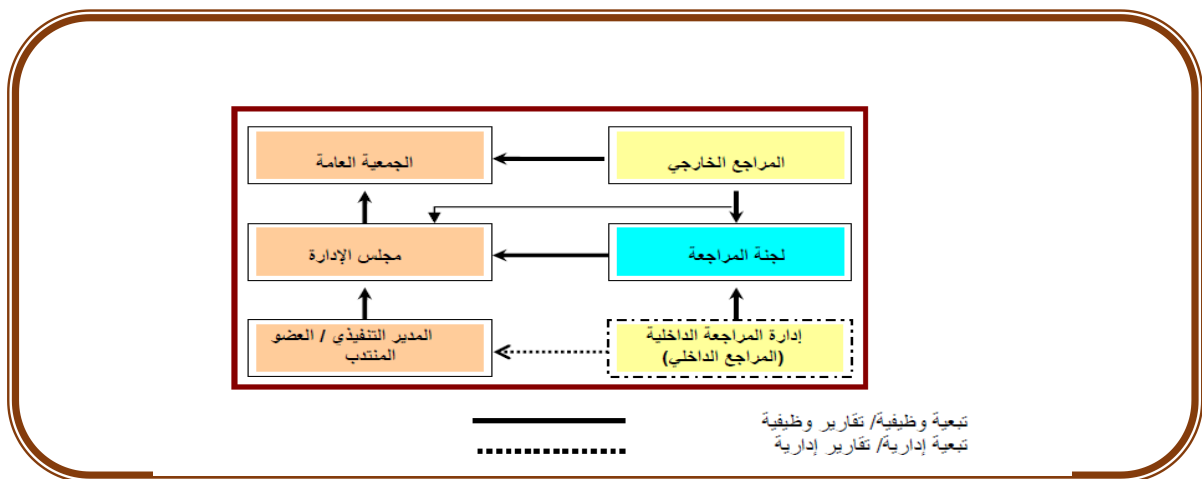
يمكن تحديد أهداف لجنة التدقيق لتحقيق الانسجام والتعاون وزيادة الثقة بين العاملين والأطراف الأخرى في الشركة، وعليه يمكن تحديد أهدافها بالآتي (قطيشات، 2010: 28):

1. تحقيق الغاية من عملية تشكيل لجنة التدقيق عن طريق تنسيق المسؤوليات والمهام المترتبة على كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي والإدارة التنفيذية من دون حصول تداخل في الصلاحيات والسلطات، ومن ثم الحد من حصول منازعات وخلافات بين هذه الأطراف.
2. ضمان استقلالية كل من كادر التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي وفعاليتها والتحقق من كفاءة نظم الشركة للحيلولة من دون حدوث أي نوع من حالات التلاعب والغش والاحتيال.
3. تعزيز الحصول على بيانات ومعلومات مالية وغير مالية رصينة تتسم بالثقة والشفافية بهدف نيل ثقة مستخدمي البيانات والمعلومات.
4. ضمان حماية العاملين في الشركة، وكذلك المساهمين عن طريق تحديد الأدوار التي تقوم بها اللجنة في عمليات الإشراف والرقابة على الخطط والسياسات الموضوعية في الشركة ومدى امتثالها للمعايير والأنظمة والقوانين والتشريعات النافذة الموضوعية بوساطة المنظمات المهنية والجهات التشريعية ذات العلاقة .

2 – 4 موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي:

يتم تشكيل لجنة التدقيق عادةً في معظم دول العالم عن طريق مجالس إدارة الشركات والتي تتولى على عاتقها عملية اختيار الأعضاء من غير التنفيذيين وتحدد المهام والواجبات والمكافآت وقبول الاستقالة والاستعناء عن الخدمات (حميدي وآخرون ، 2017 : 769) ، والشكل التالي يوضح مدى ترابط العلاقة بين لجنة التدقيق في الشركة والأجهزة الرقابية الأخرى .

شكل (2) : موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركات



المصدر: وزارة الاستثمار، 2008 م، مركز المديرين المصري، دليل عمل لجان المراجعة، صفحة 8.

ويتضح من الشكل أن موقع اللجنة مهم في الهيكل التنظيمي، وبذلك تعد أداة مهمة من أدوات الرقابة في الشركة، إذ تعمل بوصفها حلقة وصل وجسر رابط بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وأهمية موقع اللجنة كبير وهذه العلاقة بينها وبين الأجهزة الرقابية وأثرها الكبير يعزز عنصر الرقابة في الشركة (الرحيلي، 2008: 197).

إن الموقع هذا يفتح المجال أمام اللجنة بوصفها أداة رقابية مشرفة لها أثر في رفع فاعلية وكفاءة أنشطة الشركة، ومن ثم تعزيز وتحسين قيمة الشركة أمام المساهمين وأصحاب المصلحة.

2- 5 خصائص لجنة التدقيق:

إن فاعلية وكفاءة لجنة التدقيق تتعزز عندما تكون اللجنة مزودة بموارد مناسبة وتكون هذه اللجنة مستقلة ولديها أعضاء يتمتعون بخبرة مالية، ولكي يكون عمل اللجنة فاعل وكفوء لا بد من توافر خصائص (عناصر) فعالة تسهم في تحقيق اللجنة للأهداف التي تم تصميمها وإنشائها وحددت هياكل الحوكمة والمنظمات المهنية عناصر أساسية تشكل قوام لجنة التدقيق وهذه العناصر أو الخصائص الخمسة هي: (عدد أعضاء لجنة التدقيق، وعدد الأعضاء المستقلين، وعدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية، النشاط الخاص بلجنة التدقيق" عدد اجتماعات اللجنة في السنة"، نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق) ويمكن توضيح هذه الخصائص الأساسية الفعالة والتي لا بد من توافرها في لجنة التدقيق وكما يأتي (DeZoort et . al ، 2002 : 41- 42).

1. **عدد أعضاء لجنة التدقيق:** من أجل أداء دورها بفاعلية ينبغي أن تتمتع لجنة التدقيق بالموارد والسلطة الكافية للاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة وخلال عملية مناقشة تشكيل اللجنة تم التوصل بأنه كلما كبرت لجنة التدقيق زاد احتمال اكتشافها وحل المشكلات المحتملة في عملية إعداد التقارير المالية؛ لأنه من المرجح أن توفر القوة اللازمة وتنوع الآراء والخبرات لضمان الرقابة الفعالة. هذا يشير إلى أن حجم لجنة التدقيق هو عامل أساسي في الشركات في تقديم تقارير الحوكمة ذات المعنى المفهوم.
2. **عدد الأعضاء المستقلين:** إن العنصر الثاني المهم والفعال من خصائص لجنة التدقيق هو استقلال لجنة التدقيق AC إذ إن وجود لجنة تدقيق AC تتمتع بالاستقلالية يسهل من عملية الرقابة وتكون أكثر فاعلية وكفاءة بشأن التقارير المالية المدققة من قبل المدقق الخارجي وفريقه، ومع ذلك الاستقلال لديه مخاطر جانبية قد تؤثر بشكل سلبي. فقد يعني الاستقلال التام عن الإدارة أن أعضاء لجنة AC المستقلين يرون مشاكل أقل في الصناعة ومن المرجح أن يقفوا بجانب المدقق الذي يتطلب مفاوضات ولقاءات أقل ومن ثم اجتماعات أقل. وهذا ربما يؤثر وبشكل سلبي على مستوى الرقابة داخل الشركة (Husam Aldamen et . al : 976، 2012) ، ومما لا شك فيه إن تضمين اللجنة لمدراء غير تنفيذيين أمر مرغوب فيه وذلك لضمان خضوع خطط وسياسات الإدارة لنقد موضوعي وبناء يسهم في تقليل الشكوك في نوايا ومصداقية نجاح الإدارة التنفيذية (السقا وأبو الخير ، 2010 : 208).
3. **عدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية للجنة التدقيق:** لعل من أبرز القضايا المرتبطة بهيكلية اللجنة تحديد الأعضاء الذي ينبغي أن يكونوا أعضاء من ذوي الخبرة وتوصي غالبية الأدبيات بشأن لجنة التدقيق بأن عضو اللجنة ينبغي أن يكون ذو عقلية متفتحة مناقشة وخلفية كبيرة في مجالات الإدارة، التمويل، والمحاسبة والتدقيق معاً إذ يمكن أن تستفيد اللجنة عندما يكون أحد أعضائها على الأقل لديه خبرة متعمقة بالمحاسبة والتدقيق (صحراوي، 2018: 66).
4. **نشاط لجنة التدقيق:** إن لجان التدقيق التي تجتمع بشكل متكرر ودوري تعني أن لدى أعضائها المزيد من الوقت لأداء دور الرقابة على عملية إعداد تقارير الشركات بشكل أكثر كفاءة ومن غير المحتمل أن تقوم لجان التدقيق الضعيفة

بمراقبة الإدارة بفعالية لأنه ربما يكون من الصعب على مجموعة صغيرة من الأشخاص الأجانب من خارج الشركة من اكتشاف الاحتيال أو المخالفات المحاسبية في شركة كبيرة ومعقدة في مثل هذا الوقت القصير وفي هذه الحالة ينبغي تخصيص وقت كافٍ للاجتماع من قبل لجنة التدقيق للنظر في القضايا الرئيسية.

5. **نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق :** إن من الحجج حول تأثير ملكية الأسهم من لدن أعضاء لجنة التدقيق ذات بعدين فمن منظور وتقارباً مع نظرية الوكالة ينبغي أن يكون للمديرين ذوي الملكية المرتفعة الأسهم مصالح أكثر توافقاً مع المساهمين وربما يكون لديهم حوافز أقوى لمراقبة الإدارة من ناحية أخرى ، يمكن أن تؤدي المبالغة في مساهمة المدير أو أحد أعضاء اللجنة إلى تجاوز الصلاحيات. ففي هذه الحالة قد تضعف الحصص الكبيرة من لدن أعضاء لجنة التدقيق لعنصر استقلالهم وقدرتهم على الإشراف، ومن ثم جعلهم يتصرفون في مصلحتهم الخاصة على حساب المساهمين الآخرين وبالنتيجة تؤثر على فاعلية اللجنة ولا بد من إيجاد علاقة إيجابية بين ملكية الأسهم بوساطة مديري لجنة التدقيق المستقلة وإدارة الأرباح الفصلية ونجد ان الشركات ذات المديرين المستقلين الذين لا يتلقون خيارات الأسهم أقل عرضة للإساءة إلى الإيرادات في حين وجدت دراسات أخرى وجود علاقة بين مساهمة أعضاء مجلس إدارة لجنة التدقيق وإقالة المدقق الخارجي إذ ان ارتفاع ملكية الأسهم من لدن أعضاء لجنة التدقيق ق يضر بمراقبتها الفعالة (irep.ntu.ac.uk) . (www.) .

ويرى الباحثون أن لجنة التدقيق لجنة رقابية تخصصية منفصلة ذات حياد تتشكل بوساطة مجالس ادارات الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة جيدة ورشيده، تحقق أهداف رقابية وتعد حلقة وصل رابطة بين هياكل حوكمة الشركة ومجلس الادارة والمدقق الداخلي والخارجي، وتحل التعارض والنزاعات أن وجدت وتتميز بموقع مهم في الهيكل التنظيمي للشركات وينبغي أن تتوفر فيها خصائص مميزة تسهم في رفع كفاءة أداء هذه اللجنة وبالنتيجة تتحقق الأغراض والأهداف المرجوة من تشكيل هذه اللجنة بفاعلية وكفاءة ، وتؤدي هذه اللجنة أثراً رقابياً بارزاً عن طريق تنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات في معالجة ومواجهة القضايا السلبية التي يمكن أن تتعرض لها الشركات ومنها ظاهرة الاحتيال المحاسبي .

المطلب الثالث: ظاهرة الاحتيال – مدخل فكري

3 – 1 **مفهوم الاحتيال:** يحدث الاحتيال نتيجة لمرور احدى الشركات بصعوبات مالية قاسية خلال مدة معينة من الزمن مما تتسبب إلى تقديم بيانات مالية مزيفة بهدف تجاوز تلك الصعوبات المالية مثل نقص السيولة المالية، ظهور منافسين جدد، وصعوبات مالية مماثلة اخرى. تم تعريف الاحتيال بأنه عرض معلومات وهمية ومضللة في التقارير المالية الذي يؤدي إلى تحريف البيانات المالية عن قصد ودراية، وذلك من أجل إيهام شخص ما إلى التصديق بأن البيانات المالية صحيحة ووافية ويتم الاحتيال بعدة طرق منها مثل: المبالغة في سقف الإيرادات والاصول ، خفض المطلوبات والنفقات ، وتوفير إفصاحات غير صحيحة (Louwers)، et.al.، (2015:124). كما يشير الاحتيال إلى فعل بقصد او متعمد من شخص واحد، أو أكثر من شخص بين الادارة والموظفين الذي ينطوي على استعمال الخداع والتزييف في تقديم البيانات المالية وبصورة غير عادلة وغير قانونية إلى الجهات المستفيدة من البيانات المالية (Soltani)، (533 : 2007) .

3- 2 **مثلث الاحتيال:** يحتاج معظم مرتكبي الاحتيال إلى توفر الفرص السانحة وكذلك التفكير والعقلية الاحتيالية التي تساعدهم على ارتكاب الاحتيال في تحريف وتضليل البيانات المالية في التقارير المالية والتلاعب بها وعليه فإن معظم

مرتكبي الاحتيال بحاجة إلى ثلاثة عناصر مجتمعة لارتكاب الاحتيال وهي : الضغوط أو الحوافز، الفرص ، والمواقف والتبرير والتي يطلق عليها بمثلث الاحتيال ، ويمكن توضيح مكونات مثلث الاحتيال كالآتي :

1. **الضغوط أو الحوافز:** يواجه بعض الموظفين مجموعة من الضغوط والعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الاحتيال. هناك ثلاثة انواع من الضغوط التي تؤدي إلى الاختلاس في مثلث ضغوط الموظفين وهي قد تكون (Romney، et.al، 2021:256-258) :

أ . **ضغوط مالية:** تتمثل الضغوط المالية بعدم قدرة بعض الموظفين على دفع جميع التزاماتهم المالية مما يؤدي إلى ارتفاع الديون الشخصية لهم مما يعتقدون بأن الاحتيال هو أفضل طريقة للخروج من هذه الضغوط الصعبة.

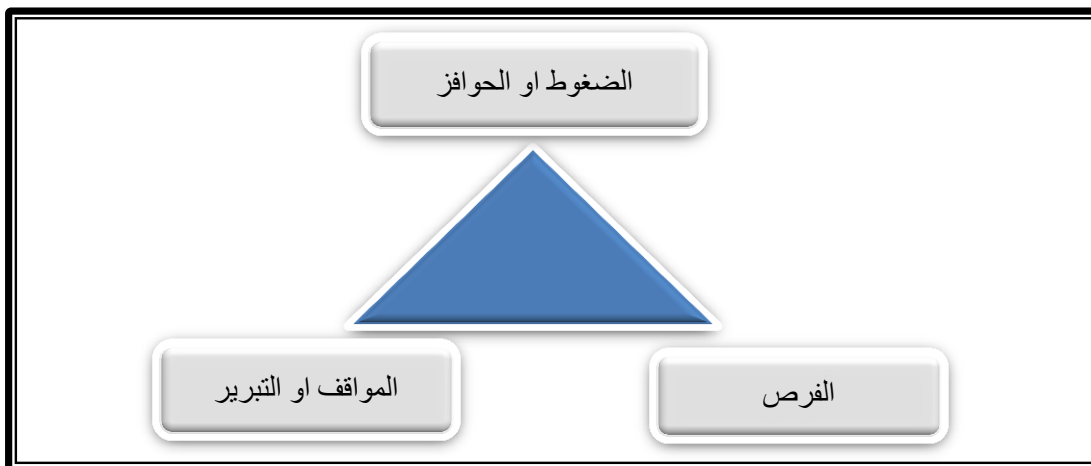
ب. **ضغوط عاطفية:** والتي ربما تنشأ عن طريق شعور بعض الموظفين بأنهم لم يعاملوا بصورة عادلة من قبل ادارة الشركة، أو أن مساهماتهم غير موضع تقدير، أو أن ادارة الشركة تستغلهم مقابل أجور منخفضة.

ج. **ضغوط نمط الحياة:** من الضغوط التي يتعرض لها الموظفون التي تدفعهم إلى القيام بالاحتيال ضغوط نمط الحياة وذلك بسبب ضعف القدرة المالية للشخص على تلبية جميع احتياجاته.

2. **الفرص :** تكون فرص حدوث عمليات الاحتيال مفتوحة ومتاحة أمام موظفي الشركة عندما تكون أنشطة الرقابة الداخلية ضعيفة أو غياب أنشطة الرقابة الداخلية ومن الامثلة على ذلك استغلال فرصة عدم احتساب المخزون بشكل منتظم مما يؤدي إلى عدم معرفة النقص الحاصل في مبالغ المخزون أو الخسائر الحاصلة (Louwers، et.al، 2018:233).

3. **المواقف أو التبريرات :** موقف الادارة العليا تجاه التقارير المالية يشكل عامل خطر بالغ الأهمية في تقييم احتمالات الاحتيال في البيانات المالية، وإن موقف الادارة العليا ينعكس على سلوك موظفي الشركة فإذا أظهر الرئيس التنفيذي أو غيره من كبار المديرين تجاهلاً كبيراً لعملية اعداد التقارير المالية مثل اصدار توقعات متفائلة بشكل مستمر أو اذا كانوا قلقين بشكل مفرط بشأن تلبية توقعات أرباح المحللين فإن التقارير المالية الاحتيالية تكون أكثر احتمالاً، كما أن شخصية الادارة أو مجموعة القيم الاخلاقية ربما تجعل من الأسهل عليها تبرير الفعل الاحتيالي، وأن الشعور بالتفوق بوساطة المديرين التنفيذيين هو الشرط الأكثر تداولاً فيما يتعلق بالموقف أو التبرير (Arens، et . al، 2017: 300) . ويمكن توضيح مكونات مثلث الاحتيال كما في الشكل أدناه.

شكل (3) : مثلث الاحتيال المحاسبي



Source : Arens, Alvin A., Elder, Randal J., Beasley, Mark S., and Hogan, Chris E.,
"Auditing And Assurance Services-An Integrated Approach", by Pearson Education, (16th
ed.), 2017, Page : 299.

3-3 أنواع الاحتيال: هناك نوعان من الاحتيال التي تشكل أهمية كبيرة للشركات وهما اختلاس الأصول (ويطلق عليه أحياناً باحتيال الموظفين) والتقارير المالية الاحتيالية (ويطلق عليها أحياناً باحتيال الإدارة).

1. **اختلاس الأصول:** يعد اختلاس الأصول أحد أنواع الاحتيال الذي يمارسه الموظفون وذلك عن طريق سرقة أصول الشركة، وإن العامل الأكثر أهمية في معظم حالات الاختلاس هو غياب الضوابط الداخلية أو الفشل في فرض الضوابط الداخلية، ويتسم الاختلاس النموذجي بالعناصر أو الخصائص المهمة التالية (Romney et.al., 2021: 254):
 - يقوم الموظفون باكتساب ثقة الشركة التي يتم الاحتيال عليها.
 - يستعمل الموظفون الخداع أو المكر أو المعلومات الكاذبة أو المضللة لارتكاب الاحتيال.
 - يخفي الموظفون الاحتيال عن طريق تزوير السجلات أو المعلومات الأخرى.
 - يرى الموظفون مدى سهولة الحصول على أموال إضافية.

2. **التقارير المالية الاحتيالية:** إن التقارير المالية الاحتيالية عبارة عن تحريف متعمد أو حذف للمبالغ أو زيادة خاصية الإفصاح بقصد خداع المستخدمين. وتتضمن أغلب الحالات تحريفاً متعمداً للمبالغ. تُسمى هذه الممارسات الاحتيالية المتنوعة بتسوية الدخل أو إدارة الأرباح. تتضمن إدارة الأرباح إجراءات متعمدة تتخذها الإدارة لتحقيق أهداف الأرباح، أما تسوية الدخل شكل من أشكال إدارة الأرباح إذ يتم تحويل الإيرادات والنفقات بين الفترات لتقليل التقلبات في الأرباح ومن إحدى التقنيات المستخدمة لتسوية الدخل تقليل مبالغ المخزون والأصول الأخرى للشركة المستحوذ عليها في وقت الاستحواذ، مما يؤدي إلى أرباح أعلى عند بيع الأصول فيما بعد ، وربما تبالغ الشركات أيضاً بشكل متعمد في احتياطات تقادم المخزون ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة الأرباح الأعلى (Arens et al . , 2017 : 298).

3-4 الوقاية من الاحتيال : إن تأسيس برنامج فعال لمنع حدوث الاحتيال مهمة صعبة للغاية وكثيراً ما يتم حث المحاسبين والمدققين على أن يصبحوا قادة للوقاية أو منع حدوث الاحتيال وذلك عن طريق توظيف مهاراتهم في تصميم أنظمة رقابية (صارمة) ، وهذه الاستراتيجية في كل الأحوال تعد حل قصير الأجل لمشكلة كبيرة ربما تواجه الشركة كون النشاط التجاري مبني على الثقة ، ولهذا من الضروري أن تعمل الإدارة على تأسيس بيئة رقابية قوية ، ويمكن للبيئة الرقابية القوية وأسلوب الإدارة العليا أن يكون لهما تأثير شامل على منع الاحتيال في أي شركة لأنها يمكن أن تؤثر على جميع مكونات نظام الرقابة الداخلية في الشركة على سبيل المثال يرسل الرئيس التنفيذي الذي يتصرف دائماً بأخلاق ونزاهة رسالة قوية لكافة الموظفين مفادها أن الإدارة جادة بشأن الضوابط الداخلية ومنع الاحتيال. إن اجراءات الوقاية الفعالة صعبة ومعقدة وتتضمن القضاء على أسباب الاحتيال عن طريق التخفيف من تأثير الدافع والفرصة وانعدام النزاهة (Louwers et.al., 2018:235).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً : مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من الاكاديميين والمهنيين في حقل الأعمال وتشكلت عينة البحث من مجموعة الباحثين والأساتيد الاكاديميين المختصين بمجال العلوم المالية والادارية الذين يعملون في الجامعات العراقية فضلاً عن مجموعة الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية ممن لديهم الدراية والاطلاع على موضوع البحث وصمم الباحثون استبانة الكترونية متخصصة تضمنت فقرات محاور البحث والتي تم ارسالها إلى مجموعة المستجيبين من الأساتيد الجامعيين والمدققين الداخليين ومجموعة من الموظفين العاملين في القطاع العام عن طريق الشبكة العنكبوتية العلمية بهدف الحصول على أكبر عدد من الردود وصولاً إلى معرفة آراء واجابات المستجيبين للاستبانة إذ بلغ عدد المستجيبين للاستبانة (47) مستجيب والتي تم تحليلها بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للوصول إلى نتائج وتوصيات البحث .

ثانياً : المعلومات الديموغرافية

تتكون عينة البحث من (47) مستجيب من الأساتيد الجامعيين والمدققين الداخليين ومجموعة من الموظفين العاملين في القطاع العام إذ يوضح الجدول (1) المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة البحث التي حُللت بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) .

الجدول (1) : المعلومات الديموغرافية

النسبة المئوية %	التكرار	التفاصيل	
17.0%	8	بكالوريوس	المؤهل العلمي
8.5%	4	دبلوم عالي	
4.3%	2	محاسبة قانونية	
42.6%	20	ماجستير	
27.7%	13	دكتوراه	
12.8%	6	مالية ومصرفية	التخصص العلمي
17.0%	8	إدارة أعمال	
70.2%	33	محاسبة	
2.1%	1	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخدمة

25.5%	12	من 5-10 سنة	
27.7%	13	من 11-15 سنة	
27.7%	13	من 16-20 سنة	
8.5%	4	من 21-25 سنة	
8.5%	4	أكثر من 25 سنة	
100%	47	إجمالي أفراد عينة البحث	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

ثالثاً : ثبات وصدق الاستبانة

يبين الجدول (2) أدناه قيم معامل الثبات لأداة البحث للمحور الأول، والمحور الثاني التي استخرجت عن طريق حساب معامل ألفا كرو نباخ وبالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS إذ كان معامل الثبات العام لمحاور الدراسة (مرتفعاً) إذ بلغ (0.916) لإجمالي فقرات الاستبيان والبالغة (24) فقرة فيما تراوح معامل الثبات ما بين (0.840) كحد أدنى وبين (0.890) كحد أعلى مما يدل على ان فقرات الاستبيان تتمتع بدرجة (عالية) من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني على وفق مقياس نانلي والذي أعتد نسبة 0.70 كحد أدنى للثبات وصولاً إلى نتائج وتوصيات دراسة البحث، (النجار، 2018 : 152) .

الجدول (2) : معامل ثبات وصدق الإستبانة

معامل الصدق=الجزر التربيعي للثبات	معامل الثبات	عدد الفقرات	المحور
0.916	0.840	12	المحور الأول
0.943	0.890	12	المحور الثاني
0.957	0.916	24	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

رابعاً : عرض وتفسير نتائج المحور الأول

قام الباحثون باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للوصول إلى نتائج فقرات المحور الأول (العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) إذ تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتكرارات الردود لكل

فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة (12) فقرة وحسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تم عرضها في الجدول (3)
وكما مبين أدناه.

جدول (3) : نتائج المحور الأول المرتبطة بإظهار العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق

النتيجة	الاحتراف المعياري	التقييم الحسابي	توافق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	المقياس	الفقرة	ت
أتفق تماماً	0.491	4.62	0.00	0.00	0.00	18	29	تكرار	تسهم لجنة التدقيق في زيادة الالتزام بتطبيق السياسات والإجراء ات لنظم الحكومة الرشيدة في الشركة والتى بدورها تسهم في مواجهة ظاهرة الاحتيال.	1
			0.00	0.00	0.00	38.3	61.7	النسبة %		
أتفق	0.780	4.15	0.00	1	8	21	17	تكرار	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة بالاستقلال ة الكافية	2
			0.00	2.1	17	44.7	36.2	النسبة %		

									عن الادارة مما يسهم في تحسين اجراءات هيكل الرقابة الداخلية وتحقيق قيمة مضافة للشركة والحد من ظاهرة الاحتيايل .	
			0.00	1	5	19	22	تكرار	تطبيق القوانين والأنظمة ومعايير التدقيق المحلية والدولية من لدن أعضاء لجنة التدقيق طبقاً لمتطلبات الحكومة مما يزيد من فرص اكتشاف	3
أفق تماماً	0.755	4.32	0.00	2.1	10.6	40.4	46.8	النسبة %		

									الغش والاحتيال بالتقارير المالية للشركة .	
أنفق تماماً	0.688	4.51	0.00	1	2	16	28	تكرار	إن كفاءة أعضاء لجنة التدقيق في أداء المهام الموكلة لهم من قبل مجالس الحكومة يسهم في اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب بالتقارير المالية .	4
			0.00	2.1	4.3	34	59.6	النسبة %		
أنفق تماماً	0.663	4.32	0.00	0.00	5	22	20	تكرار	إن توظيف تنسيق الوظائف بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ولجنة	5
			0.00	0.00	10.6	46.8	42.6	النسبة %		

									التدقيق على وفق متطلبات الحوكمة يسهم في إكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب بالتقارير المالية للشركة .	
أنفق تماماً	0.681	4.40	0.00	1	2	21	23	تكرار	توافر الخبرات وتنوع الاختصاصات العلمية لكل من مجلس الحوكمة ولجنة التدقيق يسهم في تحقيق قيمة مضافة مستدامة وتقليل المخاطر التي تتعرض	6
			0.00	2.1	4.3	44.7	48.9	النسبة %		

									لها الشركة .	
أنفق	0.842	4.17	0.00	2	7	19	19	تكرار	تتمتع لجنة التدقيق بصلاحيته الوصول إلى البيانات والمعلومات والاتصال المباشر بالموظفين نتيجة تكاليف مجلس الحوكمة لها يسهم في إكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية .	7
			0.00	4.3	14.9	40.4	40.4	النسبة %		
أنفق تماماً	0.700	4.34	0.00	0.00	6	19	22	تكرار	تسهم اجتماعات مجالس الحوكمة مع اللجان التخصصية ومنها	8
			0.00	0.00	12.8	40.4	46.8	النسبة %		

									لجنة التدقيق في مناقشة الثغرات والفجوات التي يمكن أن تتسبب في حدوث الاحتيال المحاسبي .	
أنفق تماماً	0.765	4.26	0.00	2	3	23	19	تكرار	دور لجنة التدقيق في عملية تعيين المدقق الخارجي عن طريق الثقة الممنوحة لها من قبل مجالس الحوكمة يزيد من ثقة المساهمين ويسهم في إكتشاف الاحتيال بالتقارير المالية .	9
			0.00	4.3	6.4	48.9	40.4	النسبة %		

أنفق تماماً	0.538	4.40	0.00	0.00	6	25	16	تكرار	تلتزم لجنة التدقيق بالامتثال للقوانين والسياسات التي يفرضها مجلس حوكمة الشركات مما يساعد في توفير مناخ رقابي سليم داخل الشركة.	10
			0.00	0.00	12.8	53.2	34	النسبة %		
أنفق تماماً	0.668	4.34	0.00	0.00	5	21	21	تكرار	وجود خطة عمل وقائية وشاملة معدة من قبل مجلس الحوكمة ينفذها أعضاء لجنة التدقيق لتوجيه الإدارة نحو تشخيص المخاطر	11
			0.00	0.00	10.6	44.7	44.7	النسبة %		

									ونقاط الضعف التي تتعرض لها الشركة يسهم في إدارة المخاطر الكلية .	
			0.00	1	2	19	25	تكرار	يهتم مجلس الادارة ومجلس الحوكمة بوضع نظام منح المكافآت والحوافز للجان المنبثقة عنه ومنها لجنة التدقيق مما يشجعهم على مضاعفة الجهود والتي تسهم في تقيض	12
أتفق تماماً	0.686	4.45	0.00	2.1	4.3	40.4	53.2	النسبة %		

									المخاطر ومنهما مخاطر الغش والاحتيال
أتفق تماماً	0.435	4.53	0.00	9	51	243	261	تكرار	المحور الأول
			0.00	1.5	9.0	43.0	46.2	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

بعد دراسة نتائج المحور الأول (العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) يوضح الجدول (3) أن الفقرة (1) والتي تنص بأن (أن لجنة التدقيق تساعد في زيادة الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات لنظم الحوكمة الرشيدة في الشركة والتي بدورها تسهم في مواجهة ظاهرة الاحتيال) قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.62) وانحراف معياري مقداره (0.491) مما يدل على قلة تشتت البيانات وأن درجة الاستجابة للفقرة (1) كانت (أتفق تماماً) وفقاً للميزان التقديري لمقياس لكرت الخماسي وهي ذات دلالة معنوية كبيرة وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يؤكدون على الدور الفعال للجنة التدقيق في المساهمة على توجيه ومتابعة موظفين الشركة بأهمية الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بنظم الحوكمة الرشيدة للشركات والتي من شأنها أن تسهم في الحد من حدوث ظاهرة الاحتيال، بينما أظهرت الفقرة (2) والتي تنص بأن (يتمتع أعضاء لجنة التدقيق في الشركة بالاستقلالية الكافية عن الإدارة مما يسهم في تحسين إجراءات هيكل الرقابة الداخلية وتحقيق قيمة مضافة للشركة وبالنتيجة الحد من ظاهرة الاحتيال) قد حصلت على المرتبة الأخيرة من بين جميع فقرات الاستبانة وبمتوسط حسابي قدره (4.15) وانحراف معياري قدره (0.780) مما يدل على قلة تشتت البيانات وأن درجة الاستجابة كانت (أتفق) وفقاً للميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي وهي مرتفعة ولكن اقل بالمقارنة مع بقية الفقرات .

خامساً: عرض وتفسير نتائج المحور الثاني

أستعمل الباحثون برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للوصول إلى نتائج فقرات المحور الثاني (مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) إذ تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتكرارات الردود لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والبالغة (12) فقرة وحسب مقياس ليكرت الخماسي والتي تم عرضها في الجدول (4) وكما مبين أدناه .

جدول (4) : نتائج المحور الثاني لمواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق

النتيجة	الانحراف المعياري	الاحتمال	م العيون	تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	المقياس	الفقرة	ت
أتفق تماماً	0.681	4.40	0.00	0.00	5	18	24	تكرار	موافقة مجلس الإدارة على تشكيل لجنة التدقيق من أعضائها غير التنفيذيين يتمتعون بالإستقلالية الكافية تؤثر في الحد من الاحتيال.	1	
			0.00	0.00	10.6	38.3	51.1	النسبة%			
أتفق تماماً	0.585	4.49	0.00	0.00	2	20	25	تكرار	يسهم إختيار مجلس الإدارة لعدد كافٍ من أعضاء لجنة التدقيق تتوافر فيهم الخبرات المتنوعة	2	
			0.00	0.00	4.3	42.6	53.2	النسبة%			

									في كشف عمليات الاحتيال .	
أتفق تماماً	0.726	4.32	0.00	1	4	21	21	تكرار	تحديد مجلس الحوكمة لعقد اجتماعات دورية لأعضاء لجنة التدقيق في ردع الاحتيال في الوقت المناسب .	3
			0.00	2.1	8.5	44.7	44.7	النسبة %		
أتفق تماماً	0.573	4.38	0.00	0.00	2	25	20	تكرار	ضوابط مجلس الإدارة في إختيار أعضاء لجنة التدقيق التي تتوافر لديهم الخبرات المالية والمحاسبية يسهم في الكشف عن الاحتيال .	4
			0.00	0.00	4.3	53.2	42.6	النسبة %		

اتفق تماماً	0.623	4.30	0.00	0.00	4	25	18	تكرار	إن إختيار مجلس الإدارة لأعضاء لجنة التدقيق التي تتوافر فيهم سنوات الخبرة العملية تؤثر في مواجهة الاحتيال .	5
			0.00	0.00	8.5	53.2	38.3	النسبة %		
اتفق تماماً	0.677	4.38	0.00	0.00	5	19	23	تكرار	تساعد حوكمة الشركات في تعيين أعضاء لجنة التدقيق التي تتنوع خبراتهم ويتمتعون بمزايا التفرغ للعمل الرقابي في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال .	6
			0.00	0.00	10.6	40.4	48.9	النسبة %		

أتفق تماماً	0.617	4.43	0.00	0.00	3	21	23	تكرار	إن الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق في تقارير مجلس الحوكمة السنوي يشجعهم على تأشير حالات الاحتيال المهمة أن وجدت.	7
			0.00	0.00	6.4	44.7	48.9	النسبة%		
أتفق تماماً	0.585	4.49	0.00	0.00	2	20	25	تكرار	أهمية وجود تواصل فعال بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي وتنسيق أعمال هذه الأطراف تحت مظلة حوكمة الشركات يسهم في	8
			0.00	0.00	4.3	42.6	53.2	النسبة%		

									مواجهة ظاهرة الاحتيال .	
أتفق تماماً	0.668	4.34	0.00	0.00	5	21	21	تكرار	أن تركز إجراءات لجنة التدقيق وحوكمة الشركات في تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها .	9
			0.00	0.00	10.6	44.7	44.7	النسبة%		
أتفق	0.761	4.17	0.00	1	7	22	17	تكرار	إن مهام مجلس حوكمة الشركات ولجنة التدقيق تتجلى في البحث عن إحتمالات تجاوز الإدارة أو الإستخدام غير المناسب للرقابة	10
			0.00	2.1	14.9	46.8	36.2	النسبة%		

									الداخلية .	
أتفق تماماً	0.600	4.34	0.00	0.00	3	25	19	تكرار	إجراءات لجنة التدقيق المنبثقة عن مدخل الحوكمة الرشيدة للشركات تؤكد على أهمية وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الإخلاقي .	11
			0.00	0.00	6.4	53.2	40.4	النسبة%		
أتفق تماماً	0.614	4.40	0.00	0.00	3	22	22	تكرار	الضوابط الرقابية لحوكمة الشركات ومهام لجنة التدقيق وإجراءاتها تركز على التأكد من وجود أي تضارب	12
			0.00	0.00	6.4	46.8	46.8	النسبة%		

									في المصالح ربما ينتج عنه قيام الإدارة بعقد الصفقات المشبوحة أو إبرام العقود المزيفة مع الأطراف ذوي العلاقة.
تتفق تماماً	0.538	4.40	0.00	0.16	3.7	21.5	21.5	تكرار	المحور الثاني
			0.00	0.35	7.9	45.9	45.7	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج بيانات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

بعد دراسة نتائج المحور الثاني (مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) يوضح الجدول (4) أن الفقرة (2) والتي تنص بأن (يسهم إختيار مجلس الإدارة لعدد كافٍ من أعضاء لجنة التدقيق تتوافر فيهم الخبرات المتنوعة في كشف عمليات الاحتيال) بمتوسط حسابي مقداره (4.49) وانحراف معياري مقداره (0.585) وكذلك الفقرة (8) والتي تنص (بأهمية وجود تواصل فعال بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي وتنسيق أعمال هذه الأطراف تحت مظلة حوكمة الشركات يسهم في مواجهة ظاهرة الاحتيال) بمتوسط حسابي مقداره (4.49) وانحراف معياري مقداره (0.585) قد حصلنا معاً على المرتبة الأولى من بين جميع فقرات المحور الثاني مما يدل على قلة تشتت البيانات في كلتا الفقرتين وان درجة الاستجابة لكلاهما هي (تتفق تماماً) وفقاً للميزان التقديري لمقياس لكرت الخماسي وهي ذات دلالة معنوية كبيرة وهذا يعني أن أفراد عينة البحث يؤكدون بأن هناك عامل مشترك يربط إجراءات لجنة التدقيق الفنية ووظائف المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وأن لجنة التدقيق تعد حلقة وصل رقابية فاعلة لتوجيه كافة الجهود لبناء هيكل رقابي داخلي متين يسهم في مواجهة والحد من حدوث ظاهرة الاحتيال المحاسبي ، بينما الفقرة (10) والتي تنص (إن مهام مجلس حوكمة الشركات ولجنة التدقيق تتجلى في البحث عن احتمالات تجاوز الإدارة أو استغلال ثغرات هيكل الرقابة الداخلية الضعيف) قد حصلت على المرتبة الأخيرة من بين

جميع فقرات الإستبانة وبمتوسط حسابي قدره (4.17) وانحراف معياري قدره (0.761) مما يدل على قلة تشتت البيانات ودرجة الاستجابة كانت (أثقف) وفقاً للميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي.

سادساً : تحليل معاملات الارتباط لمحاور البحث

يظهر الجدول (5) قيمة معامل الارتباط بين محوري البحث إذ تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للوقوف على نتائج معامل الارتباط وكما مبين أدناه .

جدول (5) : يبين معاملات الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني

المحور الثاني	المحور الأول		
0.594**	1	معامل الارتباط	المحور الأول
0.000		قيمة الدلالة	
47	47	عدد عينة البحث	
1	0.594**	معامل الارتباط	المحور الثاني
	0.000	قيمة الدلالة	
47	47	عدد عينة البحث	
** معامل الارتباط عند مستوى دلالة إحصائية 0.01			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS) الاحصائي.

يوضح الجدول أعلاه قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المحور الأول (العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) والمحور الثاني (مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) وهو (0.594**) بقيمة دلالة (0.000) وهي أصغر من (0.01) وقد ميزت بعلامة ** للدلالة بانها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، ونستنتج من هذه النتيجة وجود علاقة طردية متوسطة على وفق مقياس لكرت الخماسي بين المحور الأول (العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) والمحور الثاني (مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق).

سابعاً : إختبار فرضية البحث

قام الباحثون باستعمال مقياس الانحدار الخطي البسيط لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسة للبحث .

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% للعلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% للعلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال.

جدول (6) : نتائج إختبار الفرضية الرئيسة للبحث

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل الانحدار
المحور الأول	4.53	0.435	0.594 ^a	0.000
المحور الثاني	4.40	0.538		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS) الاحصائي.

تظهر نتائج الجدول (6) اختبار الفرضية الرئيسة للبحث الخاصة بحساب قيمة معامل الارتباط وقيمة معامل الانحدار إذ تبين أن نوع الارتباط هو ارتباط طردي ومتوسط بين (العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) و (مواجهة ظاهرة الاحتيال عن طريق العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.594^a) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى الثقة (0.05) مما يعني أن العلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق لها الأثر الكبير في مواجهة ظاهرة الاحتيال ، كذلك أظهرت نتائج الجدول أعلاه قيمة الانحدار (0.000) على وفق تحليل ANOVA وهي أقل من القيمة (0.05) التي حددها الباحثين وبالنتيجة تم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% للعلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% للعلاقة بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق في مواجهة ظاهرة الاحتيال) فتصبح معادلة الانحدار الخطي : $(Y= 1.075+0.735X)$.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يهدف البحث إلى توضيح حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق عن طريق وجود علاقة بينهما ودور العلاقة التكاملية في مواجهة ظاهرة الاحتيال وعن طريق اختبار فرضية البحث توصل الباحثون لمجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1. تعد حوكمة الشركات مدخل شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الملائم ومؤشرات عن وجود آليات تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالشركة داخلياً وخارجياً من نشر أو التأثير بشكل سلبي على أنشطة الشركة وبالنتيجة ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح كافة الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح الملاك والمجتمع ككل.
2. أن للجنة التدقيق وإجراءاتها الفنية والرقابية دوراً خاصاً في التأكيد الذي يعطيه مجلس الإدارة إلى أصحاب المصالح حول نزاهة وسلامة تدقيق الشركة وإجراءات التدقيق الداخلي فيها وكما تسهم في تدعيم تأسيس هيكل رقابة داخلية فاعل ومعالجة أهم الثغرات في هذا الهيكل.
3. أهمية نشر ثقافة مواجهة كافة الظواهر السلبية في عمل الشركة المحاسبي والتدقيقي ومنها ظاهرة ارتكاب الاحتيال بشقيه الإداري والمالي وأهمية وجود دليل استرشادي مكتوب لمعالجة الاحتيال في كافة مفاصل الشركة يوضح دور الإدارة والموظفين في تطبيق هذا الدليل.
4. وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق ولما لهذه العلاقة من أهمية في مكافحة كافة الظواهر السلبية التي ربما تكون منتشرة في الشركة ومنها ظاهرة الاحتيال وهذا ما توصل إليه الباحثون في الجانب التطبيقي للبحث.

ثانياً : التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يقدم الباحثون مجموعة من التوصيات لكل من المهتمين بالثقافة والحوكمة وصناع القرار الذين لهم علاقة بحوكمة الشركات وإجراءات لجنة التدقيق والذين يرغبون في شياع الثقافة المرغوبة والحوكمة الرشيدة والرقابة الفاعلة ومواجهة الحالات السلبية ومنها ظاهرة الاحتيال ومن أهم التوصيات:

1. ضرورة تحقيق أهداف مدخل حوكمة الشركات عن طريق توافر مجموعة من المقومات الرئيسية ومنها أهمية وجود لجان أساسية ومنها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
2. ضرورة الاهتمام بتشكيل لجان للتدقيق في الشركات تكون مبنية على أسس واضحة وعلمية متوافقة مع تعليمات المنظمات المهنية في هذا المجال ويجب على ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق بوصفه الراعي الرقابي الأول لنشر ثقافة الرقابة والحوكمة إصدار دليل عمل مكتوب ينظم عمل هذه اللجنة كما هو معمول به في بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والتي قامت بإصدار دليل عمل للجان التدقيق والذي ينظم عمل اللجان وينسحب على تنظيم عمل الأنشطة في الشركات ويحسن الأداء العام ويكون له دوراً هاماً في تحسين الوضع المالي للشركات ويعزز نشر ثقافة إيجابية داخل الشركات يربط الموظفين بالشركة ويبين أهميتهم في مواجهة ظاهرة الاحتيال .
3. ضرورة مزج المداخل المتناغمة من حيث المفاهيم والمبادئ والأهداف ومنها أهمية وجود علاقة تكاملية بين مدخل حوكمة الشركة وإجراءات تأسيس لجنة التدقيق ولما لهذه العلاقة وخاصة إن كانت علاقة طردية في مواجهة انتشار ظاهرة الاحتيال.

قائمة المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الجوهر، كريمة علي كاظم، شاكر عبد الكريم هادي البلداوي، إحسان ذياب عبد محمد وأحمد جاسم حمودي، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية : مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، (بغداد) ، 2017 .
2. حمد ، عمر أحمد وحسين أحمد دحدوح ، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية ، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثاني ، (جامعة دمشق) ، 2013 .
3. حميدي، كرار سليم عبد الزهرة، أحمد حسين مجي وعلاء حسين نصيف، أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، (جامعة الكوفة)، 2017.
4. ذياب، فراس علي، دور لجان المراجعة في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات، بحث ماجستير غير منشور مقدم إلى مجلس المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، (المركز العام - بغداد) ، 2010 .
5. الرحيلي ، عوض سلامة ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد الأول ، (جامعة الملك عبد العزيز) ، 2008 .
6. الرمحي، نضال محمود، نظم المعلومات المحاسبية (أسس إدارة مخاطر المؤسسة)، ط 1: دار الفكر للنشر والتوزيع، (عمان)، 2015.
7. ريتشارد، شرويدر، مارتل كلارك وجاك كاثي، نظرية المحاسبة، تعريب خالد أحمد علي كاججي وإبراهيم ولد محمد فال، المراجعة العلمية الكيلاني عبد الكريم الكيلاني : دار المريخ للنشر ، (الرياض) ، 2017 .
8. زقوت، نسيم إبراهيم، " استخدام اشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي – دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، كلية التجارة - المحاسبة والتمويل، قطاع غزة، 2016.
9. سامي، مجدي محمد، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، بحث منشور، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج 46، العدد الثاني، (جامعة الإسكندرية)، 2009.
10. ستينبارت ، بول . ج ومارشال رومني ، نظم المعلومات المحاسبية ، الكتاب الأول ، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني ، مراجعة أيمن حداد ومهند عتمة : دار المريخ للنشر ، (الرياض) ، 2009 .
11. السرطاوي، عبد المطلب، علام حمدان، صبري مشتهى وعماد أبو عجيبة، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، بحث منشور، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مج 27 ، العدد الرابع ، (جامعة النجاح) ، 2013 .
12. السقا، السيد أحمد ومدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، كلية التجارة، (طنطا) ، 2010 .

13. صحراوي، أحلام ، أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، (جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي) ، 2018.
14. الصوص ، أياذ ، مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الأعمال (الجامعة الإسلامية - غزة) ، 2012 .
15. عبد الصمد ، عمر علي ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات – دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدينة ، 2009 .
16. عبد الله ، خالد أمين ، التدقيق والرقابة في البنوك ، الطبعة الأولى : دار وائل للطباعة والنشر ، (عمان) ، 1998 .
17. عزي الاخضر وجلطي ، غانم – الحكم الرشيد وخصصة الشركات (مع الاشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية) ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد السابع والعشرون ، 2005 .
18. قطيشات ، عادل خليل علي ، مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأعمال (جامعة الشرق الأوسط) ، 2010 .
19. كاظم ، تيسير جواد ، وأحمد حسين نصيف ، العلاقة التكاملية بين نظام التحكم المؤسسي وإطار إدارة مخاطر المشروع الـ (ERM) دراسة استطلاعية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد الرابع والخمسون ، 2019 .
20. المشهداني ، بشرى نجم عبد الله ، الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد (جامعة بغداد) ، 2007.
21. ميللستين ، إبرام ، " دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات " ، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، الطبعة الثالثة ، 2003 .
22. النجار، طارق، "شرح حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانات"، مدونة بوابة التعليم الالكتروني 2018.
23. وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصري ، دليل عمل لجان المراجعة ، 2008 .

ثانياً . المصادر الأجنبية :

1. Antanael، Amoomo “ Factors contribution to the effectiveness of audit committees at selected Namibian state Owned enterprises،2018.
2. Arens، Alvin A.، Elder، Randal J.، Beasley، Mark S.، and Hogan، chris E.، "Auditing And Assurance Services-An Integrated Approach"، by pearson Education، (16th ed.)،2017.
3. Bahram ، Soltani ، Auditing An International Approach ،1st Ed ، Prentice Hall ، London، 2007 .

4. DeZoort , F. Todd , Dana R. Hermanson , Deborah S. Archambeault and Scott A. Reed ,
Audit Committee Effectiveness , Journal of Accounting Literature , Vol. 21 , 2002 .
5. Gillibrand , Michael , " New Frontiers for Corporate Governance in 2004 & Beyond " ,
Corporate Governance Journal , Vol. 4 , Issue No. 1 , Jan. , 2004 .
6. Husam Aldamen , Keith Duncan , Simone Kelly , Ray McNamara and Stephan Nagel ,
Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis,
Journal of Accounting and Finance , Vol. 52 , 2012 .
7. Institute of International Finance (IIF) , Equity Advisory Group , "Policies of Corporate
Governance & Transparency in Emerging Markets " , Feb . , 2002 .
8. Jenny & Jean , "The influence of Corporate" Gouvemance Mechanisms on Quality of
financial Reporting & Auditing : Perception Auditing and Directors in Singapore" , 2002 .
9. Kambil , Ajit & Others , " The Seven Disciplines for Venturing in China " , Mistsloan –
Management Review , Vol. 47 , No. 2 , 2006 .
10. Kambil , Ajit & Others , " The Seven Disciplines for Venturing in China" , Mistsloan–
Management Review , Vol. 47 , No. 2 , 2006 .
11. Knapp , Michael . C , Contemporary Auditing Real Issues And Cases , 9th Ed , South-
Western , U. S. A . , 2013 .
12. Louwers , Timothy J. , Ramsay , Robert J. , Sinason , David H. , Strawser , Jerry R. , and
Thibodeau , Jay C. , 2018 , Auditing and Assurance Services , (7th ed.) , Mc Graw-Hill
Education .
13. Louwers , Timothy J. , Ramsay , Robert J. , Sinason , David H. , Strawser , Jerry R. , and
Thibodeau , Jay C. , "Auditing & Assurance Services" , McGraw-Hill , (6th ed.) 2015.
14. Romney , Marshall B. , Steinbart , Paul John , Scott , L . Summers & David , A. Wood ,
2021 , Accounting Information Systems – Global Edition , (15th ed.) , Pearson Education .
15. Sharma , Dr. Bhawana , Katter , Dr. Kapil , Mathur , Dr. Shailesh , "Analyzing the Role of
Corporate Governance in preventing Financial Fraud in Banking Institutions " , Journal of
Propulsion Technology , Vol.44No.3 (2023).
16. Soltani , Bahram , "Auditing - An International Approach" , First Edition , Pearson Education
Limited , 2007.
17. Stein , Bob , " Effective Governance : Are We There Yet " ? Cross Currenst , The Magazine
for Financial Services Executives , Issue No. 17 , Spring , 2004 .

18. Wheelen ، Thomas L . & Hunger ، David J.، Strategic Management & Business Policy Concepts ، Pearson Education ، Inc. ، 2004 .

ثالثاً . مصادر الشبكة العنكبوتية :

1. www.irep.ntu.ac.uk.
2. www.oecd.org.